بروفيسورة إيلانا شوهمي *

حقوق لغوية في دولة متعددة اللغات

مدخل

تتألف دولة إسرائيل من مجموعات عديدة ومتنوعة تتميز وتختلف بعضها عن بعض بمقاييس كثيرة ومتنوعة، من قبيل الثقافة والدين والهوية والأيديولوجيا واللغة والجنوسة والأصول العرقية. فمن بين مجموع تعداد السكان البالغ ٦,٣ مليون نسمة، هناك قرابة مليون (حوالي ٢٠٪) مهاجر من دول رابطة الشعوب المستقلة (الاتحاد السوفييتي سابقاً) والذين يتميزون عن مجموعات الأغلبية من حيث البلدان الأصلية والثقافة واللغة. وهناك حوالي ١,١ مليون نسمة (أكثر من ٢٠٪) من العرب، منهم ٨١٪ مسلمون، و١٥٪ مسيحيون و٩٪ دروز، ويتميز هؤلاء أيضاً في الدين والثقافة واللغة. إضافة إلى ذلك فقد هاجر إلى إسرائيل خلال السنوات الأخيرة حوالي ٧٠ ألف شخص من أثيوبيا، وهذه المجموعة تتميز عن مجموعات المهاجرين الأخرى من حيث بلد المنشأ واللغات والخلفية. وفي السنوات الأخيرة وصلت إلى إسرائيل أعداد كبيرة من العمال الأجانب، وعلى الرغم من أنه لا تتوفر معلومات دقيقة بشأن عدد هؤلاء العمال، إلاّ ان التقديرات العامة تشير إلى أن عددهم يقارب الـ ٢٥٠ ألف عامل. ويمكث قسم كبير من هؤلاء العمال في إسرائيل بصورة مؤقتة، في حين يحول قسم آخر مكوثهم المؤقت إلى مكوث دائم وبذلك يتحولون إلى مهاجرين. هذه المجموعات تتميز أيضاً بالعديد من المتغيرات، بما في ذلك الأسباب والنوايا والأهداف التي تدعوها للمكوث في إسرائيل. هذه المجموعات ذاتها تعتبر أيضاً، متميزة من النواحي الثقافية والدينية واللغوية في شكل خاص.

من الممكن بطبيعة الحال تصنيف المجموعات المختلفة في إسرائيل بموجب معايير كثيرة أخرى، على أساس ديني مثلاً، من حيث أن هناك مجموعات معينة تصف نفسها بأنها دينية في حين تصف مجموعات أخرى نفسها بأنها علمانية. إضافة إلى ذلك ثمة مجموعات معينة

* محاضرة وباحثة في اللغات بجامعة تل أبيب.

تصف نفسها شرقية وأخرى إشكنازية، ويمكن أيضاً استخدام مقاييس أخرى: اقتصادية ومهنية وطبقية واجتماعية وجنوسية (تجانسية) وغيرها.

عندما يكون المعيار لتعريف المجموعة قائماً على أساس لغوي فإنه يمكن اعتبار إسرائيل دولة شديدة التنوع، من منطلق وجود تمثيل لتشكيلة واسعة من اللغات. فالمجموعة الكبرى في إسرائيل تتحدث باللغة العبرية، ويتحدث العرب باللغة العربية وذلك بلهجات متعددة، والمهاجرون من دول رابطة الشعوب المستقلة يتحدثون الروسية إضافة إلى عدد كبير من اللغات المحلية مثل الأوكرانية والليتوانية والقفقازية وغيرها. وينطق المهاجرون من أثيوبيا اللغة الأمهارية والتيغرية. أما اللغات الكثيرة التي ينطق بها العمال الأجانب فيمكن أن نذكر منها الـ «تغلوغية»* والرومانية والتركية والبلغارية والبولندية والإسبانية، إضافة إلى عدد كبير من اللغات المنتشرة في بلدان شتى بالقارة الأفريقية.

بشكل عام، يمكن القول إن التمثيل اللغوي المركزي لإسرائيل في الألفية الثانية يتجسّد في أربع لغات رئيسية تمثل عدد المجموعات اللغوية الكبرى في إسرائيل، وكذلك في عدد من اللغات الأخرى. اللغة التي تحتل المكانة الأهم والأعلى هي اللغة العبرية التي ينطق بها أكبر عدد من السكان وهي تمثل أيضاً لغة معظم المؤسسات الرسمية في الدولة، في حين ان اللغة العربية تعد اللغة الرسمية الثانية في إسرائيل وتحتل مكانة عالية في صفوف المواطنين العرب، لكنها لا تتخطى هذا الوضع، ومن ناحية عملية لا يوجد اعتراف حقيقي من جمهور ناطقي العبرية بهذه اللغة (العربية) التي لا تتمتع سوى بتمثيل رسمي محدود للغاية.

اللغة الثالثة هي الإنكليزية، والتي رغم أنها لا تحظى بمكانة رسمية إلا أنها تنتشر كما لو كانت لغة رسمية، وذلك بكونها مستعملة على نطاق واسع من جانب الجمهور، وفي يافطات الطرق والتجارة والأعمال والأكاديمية. وتحتل اللغة الإنكليزية مكانة مرموقة في شكل خاص بصفتها لغة وسائل الإعلام والاتصال العالمية ولغة العلم. اللغة الأخرى هي الروسية التي تكتسب منذ موجة الهجرة الكبرى في التسعينيات حضوراً في مجالات وميادين عديدة كأسماء حوانيت ومتاجر وسلع استهلاكية وكلغة يتم الحفاظ عليها في أوساط المهاجرين الروس وكلغة عائلية في البيت وكذلك كلغة إعلام ثقافية. إضافة إلى ذلك هناك حضور محدود لعدد من اللغات الأخرى مثل الـ «إيديش» في أوساط الجاليات والطوائف الحريدية، والـ «أمهارية» لدى الطوائف الأثيوبية، فضلاً عن عدد قليل من اللغات الأخرى العائدة للمهاجرين من دول رابطة الشعوب المستقلة والعمّال الأجانب (التغلوغية* والبلغارية والرومانية والتركية).

ويشير سفولسكي وشوهمي في مؤلفهما:

The languages of Israel: Policy, ideology and practice (1991)

وبشكل مفصّل إلى الذخيرة أو الرصيد اللغوي الذي يتوفّر لإسرائيل اليوم، وإلى التطورات التاريخية التي مرّت بها هذه اللغات في أعقاب العمليات التعليمية والاجتماعية والسياسية.

بيد أن إسرائيل ورغم التنوّع اللغوي الكبير، تعدّ دولة قومية أحادية اللغة، ولغتها هي العبرية. ويرجع ذلك إلى كون العبرية تتمتع بمكانة خاصة باعتبارها لغة الأغلبية اليهودية في إسرائيل، لغة القوّة والسلطة. ومن هذه الناحية فإن إسرائيل تمثّل نموذجاً كلاسيكياً لدولة قومية (nation/state) على غرار دول مثل الدنمارك وفرنسا واليابان والسويد، حيث تتمتع هناك اللغة المتمثلة للمجموعة القومية والمركزية المتنفذة بمكانة متفوقة، فيما لا توجد رعاية للغات الأخرى المستخدمة في الدولة، فالتوجه هنا يقوم على: شعب واحد، لغة واحدة. وتتجلى قوة ومكانة اللغة العبرية في استخدامها كلغة للمؤسسات الحكومية وللإعلانات واليافطات العامة، وكلغة للإعلام والاتصال، لغة تهيمن على المشهد اللغوي إضافة إلى كونها لغة المؤسسات الأكاديمية.

لكنه رغم اعتبار إسرائيل دولة قومية تمثل العبرية فيها اللغة المركزية إلاّ أن المجموعات الكثيرة المقيمة في إسرائيل تواصل النطق بلغات عديدة، وذلك بفعل عدّة عوامل، أولها أنه يقيم في إسرائيل مواطنون عرب يتحدثون اللغة العربية بلهجات محلية مختلفة، ويواصلون استخدام هذه اللهجات، بكون اللغة العربية هي لغة التعليم في المدارس العربية، إضافة إلى ذلك، فإسرائيل دولة يأتي إليها مهاجرون بأعداد كبيرة من دول وبلدان شتى في أنحاء العالم وبصورة مستمرة، فهذا يعني أن هناك استعمالاً للكثير من لغات المهاجرين الذين يواصلون التحدث بها. وقد أتى إلى إسرائيل منذ قيامها مهاجرون من عدد كبير من دول العالم.. المهاجرون من بلدان الشرق الأوسط الذين واصل قسم منهم تحدث اللغة العربية إضافة إلى لغات هجينة أو مختلطة يهودية – عربية من أنواع مختلفة، والمهاجرون من دول أوروبا الذين تحدثوا بلغات مسقط رأسهم إضافة إلى لغة الـ «إيديش». المهاجرون الذين قدموا من شمال إفريقيا في الخمسينيات تحدثوا اللغة العربية والفرنسية والعربية – اليهودية، في حين تكلم الذين قدموا من أميركا الجنوبية اللغة الإسبانية. وجلب المهاجرون من أثيوبيا في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، معهم، اللغة الـ «امهارية» والـ «تيغرية»، ولا يزال قسم كبير منهم يتكلم هذه اللغة، هذا فيما يواصل المهاجرون من دول رابطة الشعوب المستقلة

* إحدى اللغات الرئيسية في الفيلبين وينطقها بشكل أساسي سكان العاصمة «مانيلا» – (المترجم).

تكلُّم الروسية ولغات أخرى جلبوها معهم من المناطق التي قدموا منها.

غير أن اللغة العبرية لم تنجح رغم مكانتها القوية، في السيطرة كلياً على اللغات الأخرى التي تواصل البقاء جنباً إلى جنب مع استعمال اللغة العبرية، والتي (أي اللغات الأخرى) لا تزال تستخدم في سياقات مختلفة وفي أوساط مجموعات شتى. على هذا النحو يصف كتاب سفولسكي وشوهمي اللغات الكثيرة التي جرى الحفاظ عليها رغم صراع الحركة الصهيونية الأيديولوجي من أجل السيطرة و«محو» لغات المهاجرين ومنع استعمالها في المدارس والحياة الاجتماعية. فيما يتعلق باللغة العبرية فهي لغة التعليم في المدارس، وهناك ظروف أفضل للحفاظ عليها. في المقابل فإن اللغات التي يجلبها المهاجرون اليهود معهم إلى إسرائيل لا تتمتع بأية مكانة أو دعم مؤسساتي من جانب هيئات مركزية. وبالفعل هناك دلائل كثيرة على اختفاء وزوال هذه اللغات مع مرور الزمن، مثل لغة الـ «إيديش» ولغات عديدة أخرى حملها المهاجرون معهم عندما هاجروا إلى إسرائيل (شوهمي ١٩٩٥). وهكذا يقوم في إسرائيل واقع لغوي مركّب للغاية يستمر أحياناً على مدى جيل كامل أو جيلين، لكن حركة الهجرة المستمرة تجلب معها في كل مرّة أو موجة لغات جديدة تسهم في استمرارية التجدد اللغوي.

الفكرة المركزية في هذا المقال ترمي إلى القول: إن هناك، ورغم واقع التعدد اللغوي، نظرة إلى اللغة العبرية كعلامة أيديولوجية مؤدّاها وجود تفرقة خطيرة تجاه اللغات الأخرى والناطقين بها، من جانب المجموعات التي تتكلم لغات الأغلبية تجاه المجموعات التي تنطق هذه اللغات، أو الذين ينطقونها بصورة جزئية فقط.

في هذه الآونة تتوافد على إسرائيل أعداد كبيرة من المهاجرين من الأرجنتين، ولا ريب في أن هذه المجموعة سوف تسهم في إحياء استخدام اللغة الإسبانية. في أوساط المواطنين العرب في إسرائيل أيضاً يلاحظ وجود التنوّع الكبير في اللهجات المحليّة. وعلى سبيل المثال فإن اللهجة البدوية المستخدمة في جنوب إسرائيل تختلف عن اللهجة البدوية المستخدمة في شمالها أو في المثلث، وبطبيعة الحال هناك استخدام لغوي ملحوظ يتمثّل في امتلاك وتعلّم اللغة العبرية في أوساط العرب في إسرائيل.

هذا الواقع المتمثّل باستخدام عدد كبير من اللغات، يعني أن هناك عدداً كبيراً من المجموعات السكانية المتعددة اللغات في إسرائيل. وهي أولاً ملمّة بلغات البيت، على الرغم من أن هناك بطبيعة الحال اضمحلالاً لغوياً مع مرور الزمن. بعد ذلك نجد هذه المجموعات ملمّة باللغة المتنفذة واللغة ذات الهالة والسمعة الكبيرة؛ العبرية، وفي أحيان كثيرة باللغة الإنكليزية أيضاً المطلوبة في التعامل الدولي. وعلى سبيل المثال فإن العرب (في إسرائيل) يستخدمون ثلاث أو حتى أربع لغات.. فهم يولدون ليتعلموا أولاً العربية العامية، ثم يكتسبون العربية الفصحى في المدرسة، بعد ذلك يتعلمون اللغة الإنكليزية ابتداء من الصف الرابع الابتدائي. كذلك يصبح المهاجرون القادمون من دول رابطة الشعوب المستقلة ناطقين مع مرور الوقت بثلاث لغات، حيث أن لغتهم الأمّ هي الروسية، ثم يتعلمون العبرية بعد وصولهم إلى إسرائيل، كما أن قسماً كبيراً منهم يتعلمون أيضاً اللغة الإنكليزية. هذا الوضع يرجع إلى كون كل واحدة من هذه اللغات لها استعمالات مختلفة. ففي أوساط المواطنين العرب مثلاً، يجب اكتساب العبرية من أجل التعامل مع مجتمع الأغلبية، حيث أن هذه اللغة تعتبر حاسمة في التعامل في أماكن العمل والمؤسسات الأكاديمية. أما اللغة العربية فأهميتها تقتصر على الأغراض الداخلية للمجموعة وكذلك للاستخدامات اليومية باعتبارها لغة التعليم في المدارس. وتلعب اللغة الإنكليزية دوراً مهماً في الاتصالات الدولية والأغراض التكنولوجية ولأغراض الدراسة والتعامل العلميين.

ورغم وجود أعداد كبيرة من ناطقي اللغات العديدة، إلاّ أن الحقوق اللغوية لهؤلاءالناطقين محدودة ومقلّصة للغاية. صحيح أن اللغة العربية تعدّ لغة رسمية في إسرائيل، وصحيح أن التعليم في المدارس العربية يتم بهذه اللغة، بيد أن استعمالاتها (اللغة العربية) في إسرائيل محدودة جداً. ومن ناحية عملية، لا يوجد للغة العربية تمثيل جماهيري (عام) أو تطبيقي، لا في المؤسسات الحكومية ولا في نظام الإعلانات العامة ولا في المدن المختلطة التي يقطنها مواطنون عرب (مثل يافا أو عكا)، كما وأنها لا تشكل معياراً أو شرط قبول للدراسة في مؤسسات أكاديمية. لكنه في الوقت الذي تتمتع فيه اللغة العربية بمكانة معينة تنبع من كونها تعتبر نظرياً على الأقل لغة رسمية وأن هذه «الرسميّة» يمكن أن تتجلّى أيضاً في إجراءات قانونية وقضائية (يمكن اعتبار قرار محكمة العدل العليا إلزام السلطات إدراج اللغة العربية ضمن يافطات الطرق بين المدن بمثابة دليل على ذلك)، إلاّ أن اللغات الأخرى المنطوقة في إسرائيل من جانب أعداد كبيرة من الناس، مثل الروسية والـ «أمهارية» والإسبانية، لا تتمتع بأية مكانة. ومن الناحية العملية، ليس بالمستطاع تعلّم هذه اللغات، إذ إنه لا يوجد تشجيع لصيانتها والحفاظ عليها وتعلُّمها، كما أن هذه اللغات والناطقين بها لا تحظى باعتراف من طرف هيئات ومؤسسات مركزية في الدولة. وتظهر خطورة هذا الأمر بشكل خاص في الأحوال التي لا يُجيد فيها ناطقو تلك اللغات اللغة العبرية.

ويُعدُّ الوضع القائم في إسرائيل سمة مميزة لدول قومية، حيث تحرص المجموعات المتفوقة أو ذات السطوة على صيانة وتكريس قوتها ومركزها، وبالتالي مواصلة التمييز بين الـ «أنا» في مقابل «هُم». وهكذا ما انفكّ يُمارَس في إسرائيل استغلال أيديولوجي للغة العبرية التي استخدمت، ولا تزال تستخدم، كرافعة مركزية للهوية الإسرائيلية اليهودية.

وما برحت اللغة العبرية تشكل في الوقت الحالي أيضاً علامة أيديولوجية وانتمائية تنطوي في الوقت ذاته على نظرة سلبية تجاه اللغات الأخرى المنطوقة في الدولة والتي ما انفكت تعتبر عامل تهديد لوجودها (أي لوجود اللغة العبرية – «المترجم»).. هذه النظرة لا تقتصر فقط على اللغات الأجنبية المنطوقة من جانب المهاجرين إلى إسرائيل بل تشمل أيضاً لغات يهودية أخرى مثل الـ «إيديش». ومن هذه الناحية فإن الوضع الراهن يُشبه الوضع الذي وصفته شوهمي (١٩٩٥) ومؤدّاه أن اللغات الأخرى لا تزال تعتبر مصدر تهديد وخطر على وجود اللغة العبرية. من هنا لا يزال التوجّه substractive قائماً على حاله، وهو توجه يعني أن اكتساب لغة جديدة يتم على حساب اللغات الأخرى المستخدمة في الدولة. مثل هذه السياسة تقضي أن امتلاك اللغة العبرية سيتم جنباً إلى جنب على حساب فقد لغة البيت (اللغة الأُم)، وهو توجه يناقض التوجه المسمّى: additive، والذي يتيح ويشجع على استخدام وإبقاء لغات إضافية، خاصة لغات بيتية، جنباً إلى جنب مع امتلاك لغات جديدة. (شوهمي، ١٩٩٩، سفولسكي، شوهمي، ١٩٩٩، فيشمان ٢٠٠١).

الفكرة المركزية في هذا المقال ترمي إلى القول: إن هناك، ورغم واقع التعدد اللغوي، نظرة إلى اللغة العبرية كعلامة أيديولوجية مؤدّاها وجود تفرقة خطيرة تجاه اللغات الأخرى والناطقين بها، من جانب المجموعات التي تتكلم لغات الأغلبية تجاه المجموعات التي تنطق هذه اللغات، أو الذين ينطقونها بصورة جزئية فقط. بهذه الطريقة تحول مجموعة الأغلبية دون المجموعات الأخر، ولا تمكنها من ولوج مراكز القوة في المجتمع وذلك بدعوى عدم الإلمام التام بلغة المجموعة المهيمنة. وبهذه الطريقة أيضاً تُصادر حقوق مدنية أساسية من الذين لا يتحدثون أو ينطقون اللغة العبرية. بمعنى أن حقيقة وجود مكانة قوية وراسخة جداً للغة واحدة، وانعدام الحقوق لناطقي اللغات الأخرى، إنما تضرّ في حدّ ذاتها بحقوق أولئك الذين لا يجيدون النطق بتلك اللغة (سواء بشكل اختياري، أم لأسباب تتعلق بالسن، أو بسبب انعدام الحيلة أو الرغبة في تعلم اللغة). ويُنظر إلى قلة الدراية باللغة على أنها قلة ولاء للمجموعة المهيمنة. هذا التعامل يَسِمُ ويُميّزُ دول قومية تستخدم الإلمام اللغوي كمعيار للولاء القومي. وبهذه الطريقة تُسلب من ناطقي اللغات الأُخرى حقوقهم اللغوية، ويُمارس تمييز على أساس الإلمام اللغوي. ونجد تعبيراً ملائماً لذلك في اللغة الإنكليزية مثل:

Linguistic discrimination, linguistic genocide, linguicism

في إسرائيل يتجلى الأمر في شكل خاص تجاه المجموعتين اللغويتين الكبيرتين: ناطقي العربية والروسية، لكن ذلك يبرز أيضاً بصورة خاصة تجاه مجموعات أخرى تحرم هي أيضاً من حقوق لغوية في التعليم والحياة الاجتماعية.

تفرقة لغوية في التعليم والحياة الاجتماعية

تبرز التفرقة اللغوية أو الادخار في إعطاء الحقوق اللغوية على صعيدين: التعليم والمجتمع أو الحياة الاجتماعية. ففي التعليم يتجلّى الأمر في حقيقة أنه وبسبب عدم امتلاك لغة الأغلبية أو الإلمام التام بها أو باللغة المتنفذة يحرم هؤلاء (الناطقون بلغات أخرى – «المترجم») من الدخول إلى مؤسسات التعليم العالي، أو أنه يتاح أحياناً الدخول إلى هذه المؤسسات لكن الدارسين لا يستطيعون بسبب عدم الإلمام باللغة تدبّر أمورهم والاندماج بصورة ملائمة في المؤسسات التعليمية.

أما في المجتمع، فالمقصود هو أن غياب الإلمام باللغة المتنفذة يحول دون قدرة أولئك الذين لا يجيدونها على التعامل ولو بالحد الأدنى مع مجالات مرتبطة بتعاملات واحتياجات أساسية بسيطة من قبيل تعذّر إمكانية معرفة كيفية الوصول إلى بيوتهم طالما أن يافطات الطرق مكتوبة بلغة لا يفقهونها. هناك مثال آخر، وهو عندما تكون التعليمات والإرشادات المرفقة بالأدوية مكتوبة بلغة لا يستطيع الأشخاص الذين لا يتكلمون هذه اللغة فهمها (أي التعليمات..). في هذه الحالات يمكن أن ينجم ضرر أدائي قد يكون ذا انعكاسات خطيرة أو حاسمة. يجدر الذكر أن التمييز اللغوي لا يقتصر على مجموعة الأقلية وحسب، بل يمكن أن يضرّ أيضاً بمجموعة الأغلبية كما هو في الحالات التي لا يعرف فيها المهاجرون لغة الأغلبية ورغم ذلك يتم تشغيلهم في مرافق حيوية مثل المستشفيات أو العيادات، ما يجعلهم قادرين على إلحاق الضرر بمجموعة الأغلبية.

ويغدو الأمر خطيراً في شكل خاص عندما تحظى احدى اللغات المغبونة بمكانة لغة رسمية، لكنه لا يجري تجسيد هذه المكانة الرسمية بصورة عملية.

فيما يلي عدة أمثلة أخرى يمارس فيها تمييز لغوي في إسرائيل على الصعد الاجتماعية والتعليمية.

* لغة التعليم في المدارس العربية في إسرائيل هي اللغة العربية. لا شك في أن هذا الوضع هو وضع مميز تنفرد فيه الدول القومية التي لا تسمح في معظم الحالات لأية مجموعات أقلية استخدام اللغة الأم (لغة البيت) كلغة للتعليم (انظر سفولسكي وشوهمي، ١٩٩ ـ الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع). إمكانية استخدام اللغة العربية كلغة للتعليم لا يمكن اعتبارها تمييزاً أو تفرقة، وإنما على العكس، حقوق وامتيازات تتمتع بها

طالما ظل الوضع الذي لا تتوفر فيه جامعة ناطقة بالعربية في إسرائيل قائماً على حاله، فإن الإلمام بالعربية سيبقى عائقاً في طريق النجاح في الدراسة العليا في إسرائيل بالمقارنة مع الطلاب الذين تعلموا باللغة العبرية طيلة سنواتهم الدراسية. وهكذا أيضاً فإنه ما من تعويض أو مردود للطلاب العرب لقاء إلمامهم باللغة العربية الذي اكتسبوه على مدى اثني عشر عاماً دراسياً مدرسياً، ومن ناحية عملية فإن المام الطلاب العرب باللغة العبرية، والذي يشمل «التاناخ» والأدب والنحو العبريين بمستوى عالٍ، هو الذي يشكل فقط شرط الدخول إلى الجامعات (في إسرائيل).

مجموعة الأقلية في دولة لغة القوة فيها هي اللغة العبرية. لكنه بخلاف هذه الحقوق الممنوحة لعرب إسرائيل، باستخدام اللغة العربية في التعليم، فإن المهاجرين الناطقين بالروسية أو بلغات أخرى، لا يحصلون على هذا الحق. بمعنى أن على هؤلاء المهاجرين أن يدرسوا جميع مواد التعليم باللغة العبرية وسط تقديم مساعدة محدودة جداً لهم في تعلم العبرية (المساعدة تكون بصورة عامة لمدة سنة واحدة وتعطى عن طريق مدرسين غير أكفّاء في مجال تعليم العبرية كلغة ثانية للمهاجرين). الثمن الذي ينجم عن هذا الوضع يتمثل في خسارة هائلة في مواد التعليم، إذ يتعذر على الطلاب المهاجرين جراء قيود ومصاعب لغوية، التعلم والتقدم في دراستهم ما يؤدي في المحصلة الى حدوث تراجع وهبوط كبيرين في مستوى وعملية التعليم. في حين لو كانت الدراسة تتم بلغتهم الأم وكانوا يكتسبون اللغة العبرية بالتدريج لكان بالإمكان تفادي هذا الوضع.

* صحيح أن الطلاب أبناء الأقلية العربية في اسرائيل يتعلمون باللغة العربية، لكن هذا الحق يتحول مع مرور الزمن إلى حجر عثرة في طريقهم نظراً لأنه لا توجد أية مؤسسة جامعية في إسرائيل تعتمد اللغة العربية لغة للتعليم فيها. وهكذا ينجم وضع يصل فيه الطلاب العرب، الذين أمضوا كل سنواتهم الدراسية باللغة العربية، إلى الجامعات في إسرائيل مزودين بمعرفة محدودة للغاية باللغة العبرية. صحيح أن هؤلاء الطلاب يُباشرون تعلم اللغة العبرية من الصف الثاني أو الثالث الابتدائي، لكن بديهي أن إلمامهم باللغة العبرية لا يشبه إلمام أولئك الذين تعلموها (العبرية) كلغة أولى. وهكذا، طالما ظل الوضع الذي لا تتوفر فيه جامعة ناطقة بالعربية في إسرائيل قائماً على حاله، فإن الإلمام بالعربية سيبقى عائقاً في طريق النجاح في الدراسة العليا في إسرائيل بالمقارنة مع الطلاب الذين تعلموا باللغة العبرية طيلة سنواتهم الدراسية. وهكذا أيضاً فإنه ما من تعويض أو مردود للطلاب العرب لقاء إلمامهم باللغة العربية الذي اكتسبوه على مدى اثني عشر عاماً دراسياً مدرسياً، ومن ناحية عملية فإن المام الطلاب العرب باللغة العبرية، والذي يشمل «التاناخ» والأدب والنحو العبريين بمستوى عالٍ، هو الذي يشكل فقط شرط الدخول إلى الجامعات (في إسرائيل). ومن نافل القول انه عندما يكون شرط القبول في مؤسسات التعليم العالي هو اللغة العبرية فإن حافز الطلاب العرب للدراسة، والتطور بلغتهم الأم يَقلُّ ويخبو حينئذٍ. هذه السياسة تختلف على سبيل المثال عما هو متبع في إقليم «الباسك» في إسبانيا، حيث يتاح هناك للطلاب حق الاختيار في تعلم أية مادة إما باللغة الاسبانية الـ «كاستيليانية» (لغة الأغلبية في إسبانيا) أو باللغة الباسكية. هناك وسيلة أخرى، إذاً، لتجنب التمييز اللغوي في التعليم العالي (في اسرائيل ـ المترجم)، وذلك من خلال افتتاح جامعات ناطقة بالعربية. هذا الأمر ينطوي على أهمية خاصة نظراً لأن اللغة العربية هي لغة رسمية في إسرائيل.

كذلك يعاني العدد الأكبر من الطلاب المهاجرين الذين يأتون إلى إسرائيل ملمين بالروسية من وضع خطير. فالناطقون بالروسية أيضاً لا يحصلون على تعويض عن هذا الإلمام اللغوي في ظل الفهم الذي يفترض أنهم سيتعلمون باللغة العبرية جميع المواد التي يجري تدريسها. وبذلك يُطبق نموذج يُدعى أحياناً ـ delete، والذي لا يتم بموجبه، أخذ الإلمام اللغوي للطالب، والذي اكتسب في سياق آخر، بنظر الاعتبار، من جهة، وتوجد من جهة أخرى توقعات بأن يُلمَّ الطلاب بلغة المجتمع المهيمنة، اللغة العبرية.

* هناك تمييز آخر يتجلى في عدم وجود أي تشجيع للطلاب الناطقين بلغات أخرى نحو المحافظة على لغات البيت.

ويظهر الأمر بصورة واضحة في المثال المشار إليه أعلاه في شأن القبول للجامعات، حيث تجري عملية التعليم العالي بأكملها باللغة العبرية، وحيث لا يوجد تعويض أو مكافأة عن الإلمام (اللغوي) السابق المكتسب، وبالتالي لا يكون هناك ثمة حافز لناطقي الروسية نحو صون وتحسين لغاتهم البيتية. كذلك لا تتوفر في جهاز التعليم في إسرائيل أية امكانية تقريباً لصون لغات البيت في المدارس، كما أنه لا يوجد تشجيع في هذا الاتجاه (في اطار جهاز التعليم) حتى في المدارس التي يكون غالبية طلابها ناطقين بالروسية.

مثل هذه السياسة لها أيضاً تأثير على مفهوم الهوية الذاتية القائل: ان ناطق اللغة الأجنبية سيعتبر نفسه دوماً في موقع مُتدنٍ بالمقارنة مع الناطق المحلي الأصلي.

* ثمة تعبير آخر للتمييز يتجلى في كون تعلم اللغات هو أحادي الاتجاه. بمعنى أن من الواضح أنه يتعين على أقلية أن تتعلم لغة الأغلبية في حين لا يُنتظر من الأخيرة (الأغلبية) أن تتعلم لغة الأقلية. وهكذا من المفروض بالعرب والروس أن يتعلموا العبرية، لكنه ليس هناك أي توقع بأن يتعلم ناطقو العبرية اللغة العربية أو الروسية. صحيح أن جهاز التعليم يطالب أن يتعلم ناطقو العبرية اللغة العربية، إلا أن نجاح هذه الخطط أو البرامج محدود للغاية، كما أن الأمر يقتصر في شكل أساسي على العربية الفصحى وليس العامية التي تتيح الاتصال بين الأفراد. ويمكن القول بالرغم من ذلك أن اللغة العربية تُدرَّس في جزء كبير من المدارس القائمة في التجمعات الناطقة بالعبرية، لكن فيما يتعلق باللغة الروسية ليس هناك تقريباً أية مؤسسة في إسرائيل يستطيع فيها ناطقو العبرية اليهود تعلم تلك اللغة (الروسية).

* يوجد تعبير آخر للتمييز، وهو عندما يكون طلاب عرب، ممن هم معنيون بالدراسة في مدارس ذات مستوى وشروط أفضل، فإنهم يتعلمون في مدارس يهودية. وهكذا ينجم وضع يتعلم فيه طلاب عرب مناهج يهودية فقط.. ولا ريب في أن هذه الحالة تتسبب بضياع المناهج العربية واللغة العربية وثقافتها. هذه الظاهرة منتشرة بشكل خاص في المدن المختلطة مثل حيفا ويافا وعكا.

* وفي سياق التمييز اللغوي القائم في المجتمع، يمكن التطرق إلى التمثيل المحدود للغات الأخرى عدا العبرية. إذ نجد أن معظم الوثائق العامة لا تظهر بلغات أخرى، ما عدا باللغة العبرية. هنا أيضاً ينبغي التذكير مجدداً برسمية اللغة العربية التي لا توجد لها أهمية فعلية. فمعظم الوثائق تظهر بالعبرية والإنكليزية ولكن ليس باللغة العربية. هذا الأمر ينسحب على اللغة الروسية في إسرائيل، والتي يوجد، مثلما أشرنا أعلاه، أعداد كبيرة من الناطقين بها.

أحياناً يتعلق الأمر بأهداف رمزية (فتمثيل اللغة العربية جماهيرياً وعلنياً يعني «أنا موجود») ولكن الأمر يتعلق بصورة أساسية بأهداف وظيفية. ويعد موضوع الأدوية مثالاً بارزاً في هذا السياق. فحيث أن هناك قانوناً معتمداً من قبل وزارة الصحة فيما يتعلق بتعليمات الاستعمال، نجد أن الأدوية التي تباع في اسرائيل مرفقة بتعليمات باللغة العربية، لكنه لا توجد تعليمات باللغة الروسية، وذلك على الرغم من أن هناك مليون شخص يتكلمون هذه اللغة، علماً أن قسماً كبيراً من هؤلاء ليسوا ملمين باللغة العبرية. لكن هذا الأمر ينطبق أيضاً على منتجات وتعليمات استعمال أدوات كهربائية أو أدوات ووسائل تنظيف يمكن أن تشكل خطراً إذا استعملت بشكل غير سليم. فمثل هذه التعليمات والارشادات غير موجودة لا باللغة العربية ولا بالروسية.

* لافتات الطرق نجدها مكتوبة باللغة العبرية وأحياناً بالإنكليزية أيضاً، وفي حالات قليلة باللغة العربية (حتى في المدن المختلطة مثل يافا وعكا). وكما أسلفنا فإنه من المقرر بموجب أمر صادر عن محكمة العدل العليا أن تكون لافتات الطرق بين المدن مكتوبة باللغة العربية وذلك في غضون خمس سنوات، لكن ذلك (القرار) يستثني لافتات الطرق داخل المدن (؟!). جدير بالاشارة أنه لا توجد أية لافتات وارشادات طرق باللغة الروسية.

سياسة بديلة

من الواجب في مجتمع متعدد الثقافات واللغات كالمجتمع الاسرائيلي، وفي وقت يشهد إنهيار فكرة دولة القومية التقليدية، منح حقوق لغوية في مجالات كثيرة لمجموعات إثنية ـ لغوية عديدة يضمها المجتمع. وإذا كان السبيل الوحيد للوصول إلى ذلك هو عن طريق إعطاء مكانة رسمية للغات معينة، فلا مناص من القيام بذلك، لكنه ينبغي الحرص على تجسيد هذه المكانة فعلياً. غير أنه ثمة من يدعي أن إعطاء الرسمية يفضي إلى تمييز تجاه لغات ليست، لسبب ما، لغات رسمية. بناءً على ذلك، فإن السياسة المفضلة تتمثل بالاعتراف بالحقوق اللغوية كحق فردي يجب أن يكون ممنوحاً للذين لا يفهمون ولا يلمون (بلغة الأغلبية المهيمنة ـ المترجم) حتى يتمكنوا من العيش والقيام بدورهم كمواطنين يتمتعون بحقوق متساوية في التعليم والمجتمع. وبطبيعة الحال فإن جزءاً كبيراً من الجهد يجب أن يخصص للمجموعات المغبونة ذاتها.

إذا كان الخيار هو الرسمية فلا بد من إدراك أن الرسمية لا تشكل تهديداً على اللغة المتنفذة، وإنما معناها الأساسي هو معنى وظيفي وانتمائي. إذ إن الحديث يدور على سبيل المثال عن استمارات ووثائق رسمية ولافتات، ومنتجات وترجمة وما شابه ضمن توجه من الـ additive، وذلك نظراً لأنه من الواضح لمجموعات الأقلية أن الإلمام باللغة العبرية، لغة السلطة والنفوذ، أمر ضروري للتقدم والإرتقاء، لكنهم لا يُوفقوا دوماً في الوصول إلى ذلك.. ففي حالات كثيرة تتورع مجموعات الأقلية عن المطالبة بحقوق لغوية، خاصة في ظروف يشوبها توتر وصراع سياسي. إضافة إلى ذلك هناك حاجة لتشجيع وحث مجموعات الأغلبية على تعلم اللغات الأخرى المنطوقة في الدولة، والعمل من خلال ذلك على تجسيد توجه تفاعلي في دولة القومية الجديدة (مقارنة مع النماذج التماثلية Assimilation). إن معرفة اللغات لهي كنز انتمائي، ثقافي وحتى اقتصادي، وهي لا تشكل تهديداً بل حقاً إنسانياً واحتراماً للناطقين بها. ومثلما تستطيع الدول أن تحيا وتعيش في ظل تعدد المجموعات، فإن بوسعها أيضاً أن تحيا في ظل تعدد اللغات. إن حجب وعدم اعطاء حقوق كهذه يشكل تمييزاً واستهتاراً بالمجموعات اللغوية، وهو ينطوي على انعكاسات رمزية ووظائفية على حدّ سواء.